

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

Public Space and Urban Organization in Algerian Cities - A Socio_Anthropological Approach-

أحمد مسعودي¹، حسام الدين شعلان²

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، ahmed.messaoudi@univ-tlemcen.dz

² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، houssameddine.chalane@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 01-11-2021 تاريخ القبول: 24-12-2021 تاريخ النشر: 30-12-2021

ملخص: تهدف الدراسة إلى تبيان أهمية الفضاء العام وفق مقارنة سوسيو أنثروبولوجية باعتباره مسرحا للتفاعلات الاجتماعية اليومية ومكانا لتلاقي مختلف الثقافات والأفكار المتعددة ومحركا للتنظيم الحضري ومساهما في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المدن الجزائرية، إذ أن إدارة المدينة وتغيير رؤية الأفراد لها لاسيما في طرق العيش والعمل واستخدام الفضاءات داخلها من شأنه أن يساهم في تحقيق المدينة المستدامة، كما تحاول الدراسة مناقشة فكرة الاختلالات بين قوانين التنظيم الحضري والسياسات العمومية وممارسات الأفراد في التعدي على هذه الفضاءات العامة لتفادي الآثار غير المرغوب فيها على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي مستقبلا من خلال عصنة وعقلنة التخطيط الحضري، وكذا الاستفادة القصوى من الفضاءات العامة كمحرك للتنمية داخل المدن.

الكلمات المفتاحية: الفضاء العام؛ التنظيم الحضري؛ المدينة؛ الممارسات الحضرية.

Abstract: The study aims to show the importance of public space according to a socio-anthropological approach, as a theater for daily social interactions, a meeting place for different cultures and multiple ideas, a driver of urban organization and a contributor to the social and economic changes facing Algerian cities, as city management and change of individual vision of it, especially in ways of living, working and using spaces The study also attempts to discuss the idea of imbalances between urban planning laws, public policies and the practices of individuals in encroaching on these public spaces in order to avoid undesirable effects on the environmental, economic and social levels in the future through modernization and rationalization of urban planning, as well as taking advantage of Maximum public space as a driver of development within cities.

Keywords: Public Space; urban organization; City; urban practices.

المؤلف المرسل: أحمد مسعودي، الإيميل: ahmed.messaoudi@univ-tlemcen.dz

إن زرت أي مدينة في الجزائر وتحولت في شوارعها وأحيائها تجد الناحية المعمارية هي واحدة من المنتجات الثقافية، فإذا كانت المدينة نموذجاً للحياة الاجتماعية الإنسانية فالعمران يعكس المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والسياسي لمختلف الشعوب وانطلاقاً من قول جان جاك رسو أن المنازل تشكل المدينة وأن المواطنين يشكلون الحاضرة (العقد الاجتماعي)، فإن تصرف البشر هو الذي يظهر من خلال تاريخ المدن وتاريخ الحضر على السواء، بتملك وإعادة تملك فضاءات المدينة والتكيف معها، فيصنع الناس المدن ويرسون قواعد الحاضرة، وهم في هذا وافون لتخيلاتهم وتمثلاتهم الجماعية (لقجع، 1993، صفحة 1)

كما شهدت معظم المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية التي أصبحت تؤرق وتقلق الباحثين والسياسيين على حد السواء وثمة أدلة وافية توحى بتزايدها وتراكمها وتعقدتها لترسم في النهاية ملامح أزمة حضرية متصاعدة وصورة مدينة الإسمت (سلطانية، 2012، الصفحات 194 - 195). ومما لا شك فيه أن الأوساط الحضرية الجزائرية تعاني هي الأخرى كباقي المدن العالمية من تعدد المشكلات الحضرية وتنوعها، من بينها الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والإدارية والإنسانية، أخذت أبعاداً خطيرة تنبئ بمزيد من التردّي والتدهور لحياة الأوساط الحضرية ومن بين هذه المشكلات "التعدي على الفضاءات العامة" التي أصبحت منتشرة ونراها أينما ذهبنا، لهذا نجد علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يهتمون بهذه الظواهر لما لها من تأثير على حياة الإنسان.

وعليه فدراسة المدينة تكون من خلال المزج بين أبعاد متنوعة هي: الزمانية والمكانية والثقافية والاجتماعية، وهذا ما تركز عليه الدراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المدينة والفضاء، حيث أن هذه الأخيرة "تهتم بدراسة نمط حياة الأفراد داخل المدينة وكيفية تواصلهم وربط العلاقات فيما بينهم وكيفية تأثيرهم على المدينة وفضائها" (thornberg & provansal, 2004, p. 58).

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

كما تسهم الأنثروبولوجيا الحضرية بنصيب وافر في تطبيق المناهج الاثنوغرافية في دراسة البيئة الحضرية، وذلك من خلال التركيز على الوصف والتحليل والتفسير للخصائص والسمات الخاصة بالمجتمع الحضري المحلي، وعليه فقد وصل الأنثروبولوجيون إلى درجة عالية من الكفاءة في استخدام تلك المناهج مستعينين في ذلك أيضا بالبيانات والطرق الإحصائية والكمية والانتفاع بها في مجالات الدراسة والتطبيق، وتقدم أنماط بنائية للتحليل موجهة نحو البناء الحضري الكلي، وقد وجدت مداخل متعددة للتحليل والتفسير فيما يخص الحياة الاجتماعية بأبنيتها وتنظيماتها المختلفة وتفاعلاتها داخل المدينة وايكولوجية المدينة، إضافة إلى التركيز على دراسة الحياة الثقافية للمدينة وما تشتمله من أنساق متباينة ، والسعي لتحليل وتفسير والحياة الحضرية باعتبارها نسقا من القيم والتوجهات السلوكية، التي تطرأ على الإنسان الحضري في ضوء أنساق التنشئة والتربية والثقافة (مختار، 2015، صفحة 122).

كما أن للفضاء العام "*Espace Public*" أهمية كبيرة في المجمعات الحضرية وذلك بالنظر إلى مجموعة الوظائف التي يؤديها، حيث سعت الدولة إلى حمايته من خلال التنظيم الحضري وسن بعض القوانين التي تبين حدوده وعقوبات التعدي عليه، حيث أنه في السنوات الأخيرة أصحت التنمية التنمية المستدامة من بين أهم المواضيع المطروحة في المدن، وهذا لا يكون إلا من خلال تنظيم حضري ذو نظرة مستقبلية واضحة المعالم، ومن بين العناصر المهمة في المدن هي الفضاءات العامة التي يمكن الاستفادة منها كمحرك للتنمية المستدامة، وتحقيق هذا لا يكون إلا بالعمل الجاد والتنظيم المحكم للمدن، وعليه ماهي أهمية الفضاء العام داخل المدن؟ وما هو دور التنظيم الحضري في حمايته وتقنين استغلاله؟ وكيف يمكن أن يساهم في التنمية المستدامة للمدينة؟

1.2 مفهوم الفضاء العام:

مفهوم الفضاء Espace: يستخدم هذا المفهوم كترجمة للغة العربية لكلمة Espace في اللغة الفرنسية، والتي تشير بوضوح إلى البعد الفيزيقي المادي، فهي تستعمل للإشارة إلى الأماكن ولكنها أشمل منها (نوري، 2006 / 2007، صفحة 10)، وفي هذا الصدد تقول نسيمه دريس إن التعبير العلني يستدعي وجود منطقة، أي مكان فارغ أو فضاء عام يرمز إلى الامتياز في الفضاء المشترك ومساحة مشتركة بمعنى "البيئة"، فلا يمكن أن تحل المساحة الافتراضية محل المساحة الحقيقية للشارع حيث يعبر الشخص بشكل عشوائي عن الحياة اليومية (Dris, 2016, p. 02).

الفضاء العام كلمة تحمل معاني عديدة ومرادفات كثيرة واستعمالا حسب السياق، فقد تستعمل كلمة فضاء بالنسبة للحديث عن الفضاء الخارجي "خارج الكرة الأرضية"، كما يقصد بها كذلك تحديد للمكان فنحدد أنه فضاء لممارسة نشاط ما، فالفضاء هو ذلك المكان أو المجال المادي والمعنوي المفتوح أمام الأفراد من أجل الاستفادة المشتركة في النشاط لتحقيق المعنى المشترك، ويتخذ في ذلك الأفراد سلوكيات معينة حسب طبيعة الفضاء " (عكروت، 2018، صفحة 204).

من الناحية الجغرافية والمعمارية يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى المساحة الفعلية التي تحتوي على جميع الأماكن في الفضاء العام، والتي يمكن الوصول إليها بحرية وبجانا ويحتفظ به لهذا الغرض، ويقابله جزء في شبكة المرور والمساحات والشوارع والمساحات الخضراء (Belbahr, 2017)، فالفضاءات العامة هي جميع المساحات التي تديرها الدولة أو مخصصة للاستخدام العام، ويمكن الوصول إليها بحرية ويمكن لأي شخص الاستفادة منها، وليس من أجل الربح، ويشمل ذلك الشوارع والمساحات المفتوحة والمباني العامة (L'équipe de Travail des Nations Unies, 2015, p. 140)

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

2.2 مفهوم المدينة:

المدينة هي وحدة اجتماعية حضرية، محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إلى إدارات، ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها وسهولة مواصلاتها، وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها وتتميز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية (بغريش و مسلمي، 2019، صفحة 19).

كما تزخر المدينة بالثقافات الفرعية لاختلاف سكانها من حيث الثقافة والدين والمرجعيات الأصلية بالإضافة إلى أن الشعور بالانتماء إلى الجماعة يكون أضعف في المجتمع الحضري منه في المجتمع الريفي، ولذلك يبدو فتور في علاقات القرابة (مرنيش، 2005 / 2006، صفحة 42).

أما الأنثروبولوجيا فنظرة إلى المدن باعتبارها، كيان ثقافي ليس منعزل عن الفعاليات والظواهر والحركات التي تعتمل وتختمر في رحاب المجتمع الأم، بل في غالب الأحيان توجد في تقاطع وتداخل معها، فلا وجود للمجتمع الصغير المتواجد داخل المدينة خارج تغطية، وتحت حضانة الثقافة المجتمع الكبير المندمج فيها والمتفاعل معها. كما أن المدينة تنتج قواعد ومعايير وأنماط سلوك، أي أنها تنتج لنا ثقافة بالمعنى التايلوري للكلمة، زيادة على أن المدينة كفضاء تحتوي داخلها على أفراد يحملون ثقافة إن لم نقل ثقافات متعددة تختلف حسب طبيعة كل تجمع بشري (قاسمي، 2019 / 2020، صفحة 46).

3.2 مفهوم السياسة الحضرية:

هي عبارة عن مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة لتجهيزها وتنميتها، أو مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان تسير عمري متطور ومتوازن مع تحديد الوسائل والأهداف والموارد البشرية والمادية المتوفرة، من أجل تحديد حالة البناء الاجتماعي وكيفية

أحمد مسعودي - حسام الدين شعلان

تسييره في مرحلة ما، وحسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة وحماية الفضاء والظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية والجهوية والمحلية في ظل سياسة البلاد (فتيحة، 2005، صفحة 35).

4.2 مفهوم التنظيم الحضري:

هو دراسة وتطبيق المقاييس التشريعية والتنظيمية والمالية المخصصة للمساعدة على توزيع متناسب للسكان ومختلف الأنشطة والمرافق والخدمات عبر المجال الحضري، هذا من جهة ومن جهة إعطاء بعد جغرافي حضري لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول إلى توزيع مجالي ينعش عملية التنمية من جهة أخرى (هشام، 2015، صفحة 14).

يعرفه "بوسكوف" بأنه عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية، ومهما اختلفت التعاريف التي تعتبر التنظيم الحضري على أنه نوع من الهندسة الاجتماعية والتعمير المخطط ويبين تخطيط التنمية الاجتماعية فإن التنظيم الحضري وتخطيط المدينة يجمع بين كل منهما آراء ووجهات نظر قريبة ومتنوعة منها: (بوزغاية، 2014، صفحة 41).

- الاهتمام بقضايا التحضر والمشاكل الحضرية.

انتقال الاهتمام من الجوانب الفيزيكية إلى الاجتماعية.

- التنظيم الحضري مسؤولية مشتركة ترتبط أولاً بالهيئات والمصالح الحكومية وتطوير التخطيط

الحضري واصطبغاه بالصبغة الاجتماعية.

فالتنظيم الحضري هو دراسة وفهم واقع المدينة ومحاولة تطويره وتحسينه إلى الأفضل، فالمدينة ليست بناء مادي فقط بل هي أيضا بناء اجتماعي وثقافي يضم مؤسسات اجتماعية وثقافية فالتخطيط والتنظيم يشمل الجانبين المادي والاجتماعي للمدينة، بما يجعلها في النهاية بيئة حضرية ملائمة لعيش الإنسان ومناسبة لمزاولة نشاطاته الاجتماعية والثقافية (بغريش و مسلمي، 2019، صفحة 18).

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

3. أهمية الفضاء العام في ظل التنمية المستدامة:

فكون المدينة أصبحت تعرف تحولات كبرى مرتبطة بأشكال التمدد والتوسع والزحف،، ومختقة بأشكال من الحركية تزداد تعقيدا يجبر على التعامل مع ما تفرزه، فهذه المدينة دينامياتها بالتركيز على طابعها الفسيفسائي عرقيا وإثنيا وثقافيا، فهذه المدينة تحيل على كفاءات تدبير الفاعلين لشؤونهم وقدراتهم في ذلك، أشخاصا ومجموعات وشبكات إجتماعية، في خضم سيورة صنع المدينة، ومن خلال مساهمتهم في إنتاج ثقافتها واستهلاكها (ياقين، 2020، صفحة 11) .

وعليه في عصرنا الحالي بعض الدول في العالم تتجه إلى نحو تفعيل دور المدن وفضاءاتها العامة في إطار مدينة مستدامة، حيث أصبحت مكانا للترفيه والنشاطات الثقافية والاجتماعية والعلمية والرياضية والاقتصادية، ولأهميته وجب دعمه والاهتمام به من أجل النهوض به والاستثمار فيه، باعتباره أحد محركات الاقتصاد والتنمية المستدامة، من خلال الاستغلال الجيد له سيساهم في تحقيق ثلاث أبعاد أساسية:

البعد الاجتماعي حيث يساهم في بالدرجة الأولى في تلبية وإشباع حاجيات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتنمية الوعي لدى المواطنين وجذب السُيَّاح إليها، والمساهمة في القضاء على العديد من الآفات الاجتماعية، كذلك نجد البعد البيئي الذي يتجلى في تحول تلك الفضاءات العامة إلى فضاء سياحي قادر على المنافسة الدولية في جلب المستثمرين، من خلال الاستثمار في موارثها الطبيعي والثقافي المادي واللامادي، بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على العديد من المشكلات البيئية.

بعد العائد المالي يتمثل في تنشيط الحركة الاقتصادية والتنموية على مستوى هذه الفضاءات العامة وتقنينها لاستفادة الدولة وأصحاب المشاريع، كذلك يمكن استغلال نفاذية الفضاء: من الناحية المكانية يتضح ذلك من خلال وجود استخدامات مختلطة للأراضي، حيث تعد الحدود غير الواضحة بين العيش

أحمد مسعودي - حسام الدين شعلان

والعمل والترفيه واحدة من الأمور الرئيسية المحددة لهذه الأماكن، وعليه يجب تخطيط هذه الفضاءات بحيث تكون مترابطة فيما بينها، مما يعطي مرونة أكثر للناس من الانتقال بينها (Pancholi & Guaralda, 2017, p. 98)، وكذا النفاذية الاجتماعية: من خلال العمل على جعل الفضاء العام كمنصة للأشخاص من مختلف الثقافات لعرض أعمالهم، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الاتصالات اللاسلكية داخله يعزز الترابط الداخلي، وتوفير مجموعة متنوعة من أنماط الإسكان التي تستجيب لاختيارات الأفراد (Pancholi & Guaralda, 2017, pp. 98 - 99)، النفاذية الاقتصادية: حيث تعتمد على التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص والاقتصادي، والقدرة إيجاد خيارات اقتصادية لجميع الطبقات في هذه الأماكن، وكذا نفاذية المحيط (البيئة): حيث يتم الحرص على مزج الهندسة المعمارية مع ما يناسب المحيط، وتوفير تصاميم مستدامة للحرص على تكامل الطبيعة مع التصاميم من صنع الإنسان (Pancholi & Guaralda, 2017, p. 99).

الشوارع والأرصقة والأسواق والساحات والحدائق العامة التي يمكن الوصول إليها هي جزء من البنية التحتية الأساسية التي تدعم حيوية اقتصادية ونمو المدن، حيث تعتبر المواقع الأساسية للتبادل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على حد سواء الرسمية وغير الرسمية، التي تعتمد على الوصول المنظم إلى الفضاء العام واستخدامه لتوفير الدخل ومنخفضة التكلفة ومختلف الخدمات " (Public Space as a Driver of Equitable Economic Growth, 2018, p. 15)، فتصبح الفضاءات العامة مصدرًا مهمًا لعائدات للسلطات المحلية، إذا تمت إدارتها بشكل فعال (من خلال الضرائب ورسوم الاستخدام) مما يسمح بدوره بإعادة الاستثمار في المزيد من السلع والخدمات العامة وأفضلها، والأهم من ذلك أن إدارة الأراضي وخاصة الأماكن العامة التي تقع عادةً في إطار السلطة المحلية، وتزيد المساحات الخضراء والمفتوحة عن قيمة الأراضي والممتلكات في المناطق المجاورة" (Public Space as a Driver of Equitable Economic Growth, 2018, pp. 06 - 07)

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

4. السياسات العمومية في مجال البناء والحماية القانونية للفضاءات العامة الحضرية:

من الناحية القانونية توجد مجموعة من النصوص التشريعية والقانونية والمراسيم والقرارات التي تحدد كيفية استخدام الفضاء العام في ظل قانون التهيئة والتعمير، حيث صيغت هذه القوانين لتنظيم عملية البناء والاستغلال الجيد للفضاءات العمرانية والعامة بما يناسب تطلعات الأفراد والوضع الراهن، لكن من جهة أخرى يلاحظ أن هناك تعديلات على الفضاءات الفارغة والمساحات العمومية من طرف الأفراد وهم يقومون بعدة استراتيجيات للانتفاع منه وضمه إلى الملكية الخاصة بعدة طرق أغلبها مخالف للقانون، وفيما يلي عرض مختصر لبعض هذه القوانين:

- القانون 90/25 يتعلق بالتوجيه العقاري صنف الأراضي من حيث طبيعتها ووضع الأحكام التي توضح الإطار العام للحكم في العقار الحضري.
- القانون 90 / 29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المرسوم 175/91 الذي يحدد كيفية تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم والتسليم.
- المرسوم 176/91 يتعلق بحديد كيفية تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم والتسليم.
- المرسوم 177/91 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به.
- المرسوم 178/91 يحدد إجراءات إعداد المخطط تشغل أرضي والمصادقة ومحتوى الوثائق المتعلقة به والمعدل.
- القانون رقم 04/98 يتعلق بحماية التراث الثقافي، 02/01 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة.
- القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة 02/02 و 01/03 و 02/03 و 03/03.

أحمد مسعودي - حسام الدين شعلان

- القانون 05/04 الذي يضبط ضبط توقعات التعمير وقواعده، وتحديد الشروط التي تسمح بترشيد استعمال المساحات والمحافظة على النشاطات الفلاحية وتعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة.
- القانون التوجيهي للمدينة 06/06 يتعلق بسياسة المدينة/تهيئة الإقليم/والتنمية المستدامة.
- القانون 06/07 الذي يحدد كيفية بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها واستغلالها.
- قانون التهيئة والتعمير 29/90: جاء نتيجة للتحويلات التي عرفتتها السياسة الجزائرية في مجال التعمير، والتي أدت إلى تحرير السوق العقاري في إطار النظام الليبرالي الحر، ونتيجة لظهور أطراف عديدة تساهم في عملية إنتاج التقسيمات السكنية، كالتعاونيات والوكالات العقارية والمجزئين الخواص، جاء هذا القانون بهدف وضع الشروط والقواعد اللازمة لاستغلال الأراضي القابلة للتعمير، أين تضمن سلسلة هادفة من الرخص والشهادات التي تنظم عملية إنجاز البناءات (القانون رقم 29/90، 1990، صفحة 1656)، ثم أتى القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427هـ الموافق لـ 20 فيفري 2006، حيث "يندرج مشروع هذا القانون في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها" (مدونة العمران في الجزائر، 2019)، حيث يقوم هذا المشروع على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة. ويكرس هذا النص مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة والإسهام في إنجازها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة، وتحسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن وتعزيز حضور الدولة وتطبيق القانون وتحديد إطار مؤسسي وتنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، التقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل والاستشارة تقوم على مبادئ التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

المستدامة للمدينة وإنشاء مصدر للمدينة يتولى تخطيط سياسة المدينة ومتابعة تنفيذها. (مدونة العمران في الجزائر، 2019)

أما المرسوم التنفيذي رقم 15-19: يحدد كفاءات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم، ويهدف إلى التدقيق أكثر في شروط وسبل منح هذه الرخص والشهادات، وبالتالي يمكن القول أن هناك نوعين من الرقابة الإدارية، الأولى قبلية والثانية بعدية، هذا فيما يخص عملية البناء (المرسوم التنفيذي رقم 15/19، 2019، صفحة 04).

كما أن المشرع الجزائري حدد ارتفاعات خاص للحماية الملكية العامة من خلال مجموعة القواعد الواجب احترامها ارتفاعات متعلقة بالصحة والأمن العموميين التي تفرض احترام تموضع البناء على مسافة معينة من الطريق العمومي فقد حددتها المادة 03 من القانون 29/90 المعدل والمتمم، فلا يمكن للباقي أن يشيد بناء أو سياج داخل الأجزاء المعمرة للبلدية إلا إذا ابتعد أربعة أمتار على الأقل من محور الطريق المؤدي إليه، وكذلك في حالة الطريق السريع يمنع البناء على مسافة تقل عن خمسين مترا من جانبي الطريق، وثلاثين مترا من كلا جانبي الطرق الوطنية (القانون رقم 29/90، 1990).

لا تمنح رخصة البناء في الأماكن التي تمر منها خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي مهما كان نوع هذه البناءات سواء مراكز مدرسية أو مراكز رياضية وكذا المباني السكنية والأماكن الثقافية والمقابر، إلا باحترام مسافة الارتفاق تبعا لأهمية نوع الارتفاق نفسه أو الخطر الذي يمثله وهذا كله احتراما للصحة والأمن العمومي تحقيقا للمصلحة العامة (مدونة العمران في الجزائر، 2019).

كما حددت المادة 07 من القانون 14-08 الأملاك العمومية" (القانون رقم 14-08، 2008، الصفحات 12-13)، والتي لا يمكن استغلالها إلا برخصة وفق شروط متفق عليها مع الإدارة، ومنه يمكن لنا تصنيف الفضاءات العمومية ضمنها إلى ما يلي:

— الطرق العادية والسريعة وتوابعها.

أحمد مسعودي - حسام الدين شعلان

- الحدائق المهيئة والبساتين العمومية.
- المنشآت الفنية الكبرى والمنشآت الأخرى وتوابعها المنجزة لغرض المنفعة العمومية.
- الآثار العمومية والمتاحف والأماكن والحظائر الأثرية السكك الحديدية وتوابعها الضرورية لاستغلالها.
- المباني العمومية التي تأوي المؤسسات الوطنية وكذلك العمارات الإدارية المصممة أو المهيأة لإنجاز مرفق عام.
- كما تقدم "المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 91-176 توضيحات لمحتويات الملف المرفقة لإستخراج شهادة التجزئة، حيث حددت عدة تفاصيل منها خصائص القطعة الأرضية المراد استغلالها بالإضافة إلى تحديد مواقف السيارات والمساحات الحرة ومساحات الخدمات العامة ضمن مجموعة من الوثائق والمخططات" (المرسوم التنفيذي رقم 91-176، 1991، صفحة 964).
- "كما يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي، ويحدد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وتخطيطات ومميزات طرق المرور، وكذلك يحدد الأحياء والشوارع والارتفاعات" (القانون رقم 29/90، 1990، صفحة المادة 31، ص1656)، بالإضافة إلى أن "المادة 108 من القانون المتعلق بالبلدية أكدت على ضرورة حماية وصيانة المساحات الخضراء وكل أثاث حضري يهدف إلى تحسين إطار الحياة" (القانون رقم 08-90، 1990، صفحة 497)، وتقر المادة 75 من القانون 08-90 بأن يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي احتراماً لحقوق المواطنين وحرياتهم ما يأتي:
- الحفاظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص والمعاقبة على كل مساس بالراحة العمومية.

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية، واحترام المقاييس التعليمات في مجال التعمير (القانون 08-90، ج.ر. عدد 15، الصادرة في 11 أفريل 1990، صفحة 494)

المادة 09 من القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 (المرسوم التنفيذي رقم 91-176، 1991، صفحة 19) تقر بأن المجال الحضري والثقافي يهدف إلى التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق المحمية عن طريق ضمان ما يأتي:

- تصحيح الاختلالات الحضرية وإعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي المعماري للمدينة وتثمينه.
- المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية وترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية.
- وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفية المدينة، وترقية المسح العقاري وتطويره.

بالتالي فإن المشرع الجزائري قد أكد على ضرورة الحفاظ على الأملاك العمومية بما فيها الفضاءات العامة، وهذا لضمان عدم تأثر المصلحة العامة بالأطماع الفردية.

إذن يلاحظ وجود عدة قوانين تقنن عملية استخدام الفضاء الخاص من طرف مُلاكِهِ وأخرى تحمي الفضاء العام ذو الملكية الجماعية، لكن يلاحظ عدة تجاوزات في هذه العملية، هذا ما يؤثر على الطابع الجمالي والاجتماعي والاقتصادي للمدن في الجزائر.

من خلال ما تم ذكره آنفا يتضح بأن المشرع الجزائري قد سن مجموعة من القوانين التنظيمية، وهذا لأجل حماية البيئة والمساحات الخضراء وضرورة التنمية المستدامة، من خلال إلزام الأفراد الحصول على مختلف الرخص والشهادات تكريسا لمبدأ الرقابة الإدارية، "لكن في يحتاج إلى تفعيلها وتدعيمها بصرامة

أحمد مسعودي - حسام الدين شعلان

التطبيق والحياد والموضوعية، والتنسيق ما بين الهيئات المحلية بصفة خاصة مستعنيين بخبراء في الميدان، مع تنشيط وعي المجتمع المدني بالثقافة البيئية وضرورة مساهمته في الرقابة" (قدودو، 2016، صفحة 107).

الواقع المعاش يؤكد أن السلطات المحلية تعاني من نقص الإطار البشري الملائم والمتخصص لحماية البيئة وللأساليب الحديثة في تسييرها من خلال التخطيط، التسيير، التنفيذ، والتقييم رغم وجود قوانين تسمح لها بالفرض على الأفراد إحترام مقاييس البناء ومواصفاته وقواعده مع مراعاة حقوق البيئة والمساحات الخضراء، مما يحيل إلى وجود فجوة واضحة بين صنع القرار وتنفيذه (قدودو، 2016، صفحة 107).

عرف مجال العمران صدور مجموعة من النصوص القانونية الزجرية، إلا أن الملاحظ هو كثرة المتدخلين في هذا الميدان، مما يطرح عدة إشكالات عملية من أهمها غياب التنسيق بين مختلف الأجهزة الإدارية المكلفة بمراقبة وزجر مخالفات التعمير والبناء، إذ يغلب طابع الارتجال الإنشائية في وضع إستراتيجية فعالة في تسيير قطاع التعمير (طایل، 2017، صفحة 37)

5. أهمية التنظيم والتخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة:

يعتبر التنظيم الحضري كأداة للتعرف على المشاكل التي تعاني منها المدن ووضع السياسات والبرامج والخطط المتعددة للتغلب عليها (بناني و بن ميسي، 2016)، فهو يساعد على توفير الظروف المناسبة للعيش المريح، من خلال توفير كافة المقومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما سيؤثر على الحركية الاقتصادية داخلها ويوفر مناصب شغل تكفي سكانها" (Requier-Desjardins, 2009, p. 18)، ووضع دراسة عملية لتجسيدها على أرض الواقع، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة في الإقليم واحتياجات وتوقعات الجهات الفاعلة فيها لتطويرها وإيجاد الحلول المتكاملة و"منافع الاستخدام لها" (Lipovac & Boutonné, 2014, p. 06)

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية - مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

كما يسعى البناء "المستدام" إلى دمج قضايا الطاقة وأيضًا جودة الحياة والسلامة والمخاطر والصحة، فهذا النهج الجديد يتطلب مهارات جديدة لمواجهة المستقبل (Lipovac & Boutonné, 2014, p. 08)، مثل دمج هذه الممارسات المحلية الجديدة مع التنقل المستدام في هذا الجهاز، وصياغة نموذج قانوني واقتصادي مختلط بين القطاعين العام والخاص لمراكز الخدمة، وتحدي البعد السلوكي من خلال ابتكارات اجتماعية- تقنية. (Lipovac & Boutonné, 2014, p. 10)

6. خاتمة:

من خلال هذا العرض يتضح أنه كافة هذه القوانين والتشريعات التي توالى مع مرور الزمن، للحفاظ على الفضاءات العامة التي هي محور المناقشة والعقار ومحاولة الحد من الاستغلال غير القانوني والعقلائي له، وسعى الدولة إلى تكريس الطابع الجمالي والوظيفي على كافة الأحياء والمباني، إلا أنه وعلى النقيض من ذلك نجد أن الواقع شيء مختلف تماما، من حيث ملاحظة أن هذه القوانين تصادفها عدة عراقيل مادية وبشرية وسياسية حالت دون التطبيق على أرض الواقع، مما أدى إلى تنامي الطابع العشوائي للبناء والفوضوي والممارسات التي لا تراعي خصوصيات الفضاءات العامة مما يؤدي إلى تملكها من طرف بعض الأفراد بدون وجه حق للانتفاع بها وجعلها ملكية خاصة، الأمر الذي أدى إلى ظهور صراعات حضرية بين السكان مع بعضهم وبينهم وبين قوات الأمن، وبالتالي يلاحظ اتساع للفضاء الخاص عن العام .

كذلك يتبين أن الفضاءات العامة له أهمية بالغة في المدن، وإن أحسن استغلاله يمكن أن يكون له عدة فوائد سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في التنمية المستدامة، وهذا من خلال الاستعانة بطرق البناء الحديثة وتوعية المجتمع حول دوره وأهميته، وكذا لا يمكن إغفال دور طرق التخطيط والتنظيم الحضري الجديدة التي تساعد كثيرا في تحقيق ذلك على أرض الواقع، وإن تكون هناك نظرة

أحمد مسعودي - حسام الدين شعلان

مستقبلية للتخطيط المدن الجزائرية وإشراك أفراد المجتمع في القرارات المتخذة، وكما يقول المثل الصيني "إذا كانت مشاريعك تمتد لسنة واحدة فقم بزراعة الرز، وإذا كانت تمتد على عشرين سنة فاغرس شجرة، أما إذا كانت تمتد على أكثر من قرن فقم بتنمية الرجال" المغزى من هذا المثل، هو أن التنمية على المدى البعيد أو التنمية المستدامة لا تقوم إلا من خلال التنمية البشرية" (مرحوم، 2009، صفحة 151)، وكامل القوانين لا تنفع إذا لم يصاحبها وعي بضرورة إتباعها.

7. قائمة المراجع:

- Belbahr, A. (2017, 07 11). *Espace public, urbanité et démocratie*. Récupéré sur <https://cutt.us/RsTe8>
- Dris, N. (2016). Introduction: Repenser l'espace public à l'aune des transformations sociales contemporaines,. *Les Cahiers d'EMAM, Études sur le Monde Arabe et la Méditerranée*(02).
- L'équipe de Travail des Nations Unies. (2015). *DOCUMENTS DE TRAVAIL D'HABITAT III, l'espace public, un groupe constitué d'agences et programmes de l'ONU contribuant conjointement à l'élaboration du Nouveau Programme pour les villes*. New York: Nations Unies.
- Lipovac, J.-C., & Boutonné, A. (2014). *Villes durables: leviers de nouveaux modèles économiques et de développement?*
- Pancholi, S., & Guaralda, M. (2017). Context, contribution and characteristics of public spaces for place making in contemporary knowledge and innovation spaces. *Observations from Brisbane*, 02(04).
- Public Space as a Driver of Equitable Economic Growth. (2018). Policy and Practice to Leverage a Key Asset for Vibrant City Economies, A Policy Dialogue of the Joint Work Programme on Fostering Equitable Economic Growth in Cities at the 9th Session of the World U.

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية – مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

Requier-Desjardins, D. (2009). *Territoires – Identités – Patrimoine: une approche économique: Développement durable et territoires*. Récupéré sur

<https://journals.openedition.org/developpementdurable/7852>

thornberg, J. m., & provansal, d. (2004). *Anthropologie et espace: champ, méthodes et pratiques* (éd. 01). Barcelone, Espagne: Land & society .

القانون 90-08. (ج.ر. عدد 15، الصادرة في 11 أفريل 1990). المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 15، الصادرة في 11 أفريل 1990.

القانون رقم 08-14. (03 08 2008). القانون رقم 08-14 المؤرخ في رجب عام 1429 الموافق ل 20 جويلية سنة 2008 يعدل ويتمم القانون 30-90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 والمتضمن الأملاك الوطنية. الجريدة الرسمية (44). الجزائر.

القانون رقم 08-90. (11 04 1990). القانون رقم 08-90 المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية (15)، ص 497.

القانون رقم 90/29. (02 ديسمبر 1990). القانون رقم: 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير. الجريدة الرسمية (52). الجزائر.

المرسوم التنفيذي رقم 91-176. (28 05 1991). المرسوم التنفيذي رقم 91-176 المحدد لكيفية تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم والتسليم. الجريدة الرسمية (24).

المرسوم التنفيذي رقم 15/19. (25 01 2019). المرسوم التنفيذي رقم 15/19 المتعلق بكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها. الجريدة الرسمية (07).

المصطفى طایل. (ديسمبر 2017). السلطة المحلية والتصدي لمخالفات التعمير والبناء وفق قانون رقم 12-66 أية نجاعة؟ مجلة التعمير والبناء، 01 (04).

الطويل فتيحة. (2005). السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية: دراسة ميدانية في مدينة بسكرة. جامعة بسكرة / الجزائر.

أحمد مسعودي - حسام الدين شعلان

أونيسة مرنيش. (2005 / 2006). الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير. رسالة ماجستير غير منشورة، ص 42. عنابة / الجزائر، جامعة باجي مختار: عنابة.

باية بوزغاية. (06 2014). المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مدينة بسكرة نموذجا. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (15).

بوضياف هشام. (2015). انعكاسات النمو الحضري على تنظم المجال بمدينة قسنطينة، دراسة حالة: القطاعين الحضريين الزيادة والقطر. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة.

جميلة قدودو. (06 2016). مدى نجاعة آليتي الرخص الإدارية في مجال البيئة والتعمير، ودراسات التأثير على البيئة في تحقيق الموازنة ما بين التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة. مجلة القانون والعلوم السياسية، 02(02).

دريس نوري. (2006 / 2007). استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية. رسالة ماجستير غير منشورة، ص 10. جامعة محمد منتوري، قسنطينة، الجزائر.

رحاب مختار. (2015). المدينة الصحراوية الجزائرية وتأثير التغيرات على الهوية والذاكرة الحضرية، المجلد 07، العدد 22. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، ص 122، بتصرف.

رضا سلاطينة. (2012). التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (07)، 194-195.

شوقي قاسمي. (2019 / 2020). الأنثروبولوجيا الحضرية. مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص: علم اجتماع تخصص حضري. بسكرة، جامعة محمد خيضر: بسكرة.

عبد القادر لقجع. (1993). تقديم بمجلة إنسانيات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. مجلة إنسانيات، 02(05)، 01.

فريد مرحوم. (2009). من مشروع التنمية إلى التنمية المستدامة: أين هي المدينة؟ وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

فريدة عكروت. (2018). مفهوم الفضاء وتمثلاته الاجتماعية. مجلة الصورة والاتصال، 07(01).

محمد ياقين. (06 01 2020). الهوية والغيرية وقضايا التداخل الثقافي (مسار تحول برادامي في حقل الأنثروبولوجيا). مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

مدونة العمران في الجزائر. (23 07 2019).

الفضاء العام والتنظيم الحضري في المدن الجزائرية – مقارنة سوسيو أنثروبولوجية-

- نرجس بناني، وأحسن بن ميسي. (2016). مدى تأثير التحديق الحضري في ضبط عملية التنمية الحضرية حالة القطاع الحضري الزياوية. مجلة علوم وتكنولوجيا (44).
- ياسمينه بغيريش، وأمينه مسلمي. (2019). سياسة التخطيط الحضري وانعكاساتها على واقع المدينه الجزائرية المدينه الجديدة "ماسينيسا" قسنطينة نموذجاً. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 02(03).